السياسة البريطانية تجاه العراق فترة الاحتلال (1914- 1918)

فلاح علي دليل

مديرية تربية ذي قار – قسم تربية الناصرية- ذي قار- العراق
falahh341@gmail.com

الكلمات المفتاحية: بريطانيا ، العراق ،السياسة البريطانية، المصالح الاقتصادية

الملخص

لموضوع الدراسة وللمدة الزمنية اهمية كبيرة اذ شهدت احد اهم الاحداث العالمية الا وهي الحرب العالمية الاولى التي انتجت العديد من المتغيرات على الساحة العالمية والاقليمية والمحلية، وتلك المتغيرات انعكست على السياسة البريطانية في العراق ووضعت الركائز الاساسية لهذه السياسة، ولم تكن اهمية العراق فقط لموقعه الجغرافي كونه الطريق الى مستعمرة الهند او لأنه على راس الخليج العربي ومصالح بريطانية في الخليج ولا لموقعه من نفط عبادان وحماية الشركات النفطية فقط بل نظيف لذلك خيرات البلاد وما يمتلكه من ثروة طبيعية التي المستمرة بالزيادة، كل هذا اثر في رسم السياسة البريطانية تجاه العراق التي كان لها دور فعال في تاريخ العراق المعاصر اذ رسمت خطوات مستقبله السياسي ونظام الحكم فيه ، وقد اوضحت الدراسة العوامل التي تحرك السياسة البريطانية والمؤثرات التي غيرت من خطط تلك السياسة، بالإضافة الى نقاط القوة والضعف فيها وانعكاساتها على واقع المجتمع العراقي، واسباب اطالت مدة الاحتلال البريطاني للعراق (1914-1918) لذا جاءت الدراسة توضح بشكل مختصر وقائع تلك الحقبة.

BRITISH POLICY TOWARDS IRAQ DURING THE PERIOD OF OCCUPATION (1914-1918)

Falah Ali Dale .

Thi Qar Directorate of Education - Nasiriyah Education Department - Thi Qar – Iraq
falahh341@gmail.com

Keywords: Britain, Iraq, Britain Policy, Economic interests

Abstract

The subject of the study and the period of time is of great importance, as it witnessed one of the most important global events, namely the First World War, which produced many variables on the global, regional and local scenes. The road to the colony of India, or because it is at the head of the Persian Gulf, and British interests in the Gulf, not for its location in Abadan oil and the protection of oil companies only, but also for the cleanliness of the country and the natural wealth it possesses, which is constantly increasing. In an effective in the contemporary history of Iraq, as it charted the steps of its political future and the system of governance in it (1914-1918) Therefore, the study came to briefly explain the facts of that era.

المقدمة

تعد دراسة سياسات الدول من المواضيع التي تحتاج إلماما كبيرا في الاحداث التاريخية للحقبة المدروسة بسبب تأثيرها على مواقف الدول, ودراسة سياسة بريطانيا جاء كونها احد الدول الكبرى في العالم وذات التأثير الواضح في رسم سياسته واحداثه التاريخية, واعتمد عنوان الدراسة(السياسة البريطانية تجاه العراق فترة الاحتلال 1914- 1918), لأهمية الموضوع بما فيه من تغيرات سياسية وتاريخية وتأثيرات على المنطقة بشكل عام, وكونه اثر في مستقبل العراق السياسي وغير من واقعه, ان تسليط الضوء على السياسة البريطانية مدة الدراسة هو من المواضيع التي لم يتناولها الباحثون بشكل مفصل رغم كثرة الكتابات في تاريخ العراق المعاصر, ولكن تلك الحقبة(1914-1918) تناولتها بعض الدراسات رغم انها اساس انطلاق السياسة البريطانية في العراق وكان له التأثير الكبير في تغيير الموقف السياسي البريطاني تجاه العراق, اما سبب اختيار عام 1914 بداية الدراسة كونها بداية الحرب العالمية الاولى التي غيرت من جغرافية العالم السياسية والطبيعية, وهي بداية احتلال العراق من قبل بريطانيا والتغيير الذي شهدته البلاد بعد دخول القوات البريطانية , اما اختيار عام 1918 نهاية الدراسة فهو العام الذي انتهت فيه الحرب العالمية الاولى واسدل الستار عن احداث تاريخية غيرت مجرى العالم واظهرت للساحة السياسية قوة جديدة مؤثرة.

قسمت الدراسة الى تمهيد سلط الضوء على المصالح البريطانية في المنطقة التي كان له الدور الكبير في رسم السياسة البريطانية تجاه العراق انطلاقاً من حماية مصالحها في المنطقة, واحتوت الدراسة على محاور اربعة جاء المحور الاول بعنوان الاحتلال البريطاني للعراق (1914-1918) قام الباحث بسرد وقائع الاحتلال البريطاني بشكل مختصر سلط الضوء على اهم المعارك والوقائع التي واجهت الاحتلال وخطوات تقدمه الموقف العسكري للدولة العثمانية , اما المحور الثاني فقد تناول السياسة البريطانية تجاه المجتمع العراقي للفترة (1914-1918) ومحاولة بريطانية استمالة المجتمع العراقي وما الاساليب التي اتبعتها وهل استطاعت النجاح في ذلك وما هي العقبات التي واجهته, اما المحور الثالث فقد جاء بعنوان السياسة البريطانية الاقتصادية في العراق لفترة الاحتلال (1914-1918) سلط الضوء على اهم القرارات التي اتخذتها بريطانيا والتي تحكمت فيه باقتصاد البلاد ومدى تأثير ذلك على واقع الحياة الاقتصادية في العراق, اما المحور الرابع والاخير فقد

وضحنا فيه الادارة البريطانية للعراق لفترة (1914–1918) والتي حقق من خلالها سياسته, وقسم الموضوع الى فقرات تناولت الفقرة الاولى النظام الاداري وتقسيمات العراق الادارية وكيف كانت ادارت بريطانية تلك الحقبة وجاءت الفقرة الثانية لتسلط الضوء على حفظ الامن الداخلي وتوضح تشكيل جهاز الشرطة واسباب تشكيله ومما تكون اما الفقرة الثالثة فقط تناولت القوانين والنظام القضائي وكيف ادارة بريطانية تلك المؤسسة المهمة, اما الفقرة الرابعة فقد سلطت الضوء على الشؤون المالية وسياسة بريطانية فيها وانعكاسات تلك السياسة على واقع المجتمع العراقي , ثم الفقرة الخامسة التي تناولت التعليم وما كان يعانيه في تلك الفترة وسبب عدم اهتمام بريطانيا بالتعليم ثم الفقرة السادسة التي حولنا ان نوضح فيها الجانب الصحي وسياسة بريطانية في هذا القطاع وانعكاسات اهماله, واخيراً تناولت الفقرة الاخيرة التجارة وكيف ادارة بريطانيا هذا الجانب المهم وما عانه من رفع الاسعار واسبابها, وفي نهاية الدراسة حاولنا ان نوضح اهم النقاط التي توصلنا اليها من خلال دراسة الموضوع واسبابه طول فترة احتلال العراق طامحين ان نكون سلطنا ضوء على حقبة مهم من تاريخ بلدنا.

التمهيد

جاءت المصالح البريطانية في العراق منذ وجودها في القرن السادس عشر الميلادي في الخليج العربي, اذ ادركت اهمية العراق منذ وقت مبكر واخذت مصالحها تزداد لعدة اسباب منها الدفاع عن وجودها وممتلكاتها الاستعمارية في الهند, والعراق اقصر الطرق لذلك بالإضافة الى المنافسة الدولية في المنطقة وموقع العراق واهميته في طرق المواصلات بين القارات, بالإضافة الى ضعف الدولة العثمانية الذي شجع الدول لمحاولة السيطرة الاقتصادية والاستثمارية على ممتلكاتها[1] , لذا عقدت العديد من المعاهدات مع مشايخ الخليج العربي والدولة العثمانية سمحت لها بالتجارة مع جنوب العراق (البصرة) واسست شركات تجارية اصبح لها مقر دائم في البصرة منذ عام 1723 بأشراف وكيل شركة الهند الشرقية في بندر عباس [2], وفي عام 1764 استطاعت الحكومة البريطانية من انشاء قنصلية لها في البصرة [3], ولأهمية العراق لم تكتف بذلك بل اسست مقيمية

لها في بغداد عام 1798 بهدف كسب الوالي سليمان باشا, وكذلك اتخاذها مركز لجمع المعلومات والاتصالات بين لندن والهند[4] .

ومما زاد من اهمية العراق الحملة الفرنسية على مصر عام 1798م وخطر قطع الطريق الى الهند[5], لذا في مطلع القرن التاسع عشر استبدلت بريطانيا تسمية مؤسساتها التجارية الى وكالة سياسية استخدمت فيها الخبراء السياسيين في الادارة [6], في وقت بدا التنافس الاوربي في المنطقة من خلال الشركات والاتفاقيات مع مشايخ المنطقة او الوالي العثمانية والدول الاوربية وكان من ضمنها التنافس الفرنسي البريطاني ولكن بحلول عام 1810 استطاعت بريطانيا حسم هذا التنافس لصالحها[7], وبعد الانتصارات التي حققتها روسيا على بلاد فارس بدأت تتوجه الى الخليج العربي والعراق فظهر منافس جديد لبريطانيا بحدود 1813 اخذ يحاول تأسيس مراكز تجارية له في العراق[8], فقامت بريطانيا بعقد اتفاقيات تجارية مع الدولة العثمانية عام 1838 محاولة منها من فرض قيود على التجارة العثمانية الخارجية وتعزيز مكانتها الاقتصادية في العراق [9], وبذلك زادت الصادرات والاستيرادات بين البلدين استطاعت من خلاله ان تبعد خطر الدول الاوربية المنافسة في العراق والخليج العربي[10], وبحلول عام 1841 استطاعت بريطانيا ان تدفع خطر الروس وكذلك خطر محمد علي باشا الذي اخذ نفوذه يزداد بشكل يهدد المصالح البريطانية في المنطقة [11], كان تأمين خط المواصلات والبريد بين الهند وبريطانيا من الاولويات لدى الحكومة البريطانية مما جعلها تقف بوجه اي تواجد اوربي في العراق[12], كذلك قامت الحكومة البريطانية بعمليات استطلاع لنهري دجلة والفرات لتفعيل الملاحة النهرية[13], كذلك حاولت الحصول على اكبر عدد من الامتيازات التجارية بهدف التواجد السياسي كما قدمت مشروع ربط بغداد بالإسكندرية بسكة حديد ولكن رفض المشروع من قبل الدولة العثمانية[14], كان المشروع يتجاوز التطلعات التجارية بل اراد الوجود السياسي المعزز باتفاقيات تجارية ومشاريع في وقت ظهرت فيه المنافسة الالمانية في العراق التي اخذ نفوذها يزداد [15], وعندما قدمت المانيا مشروع سكة حديد بغداد برلين وقفت بريطانيا ضده وعملت جاهدتُ من اجل عدم اقراره وفي النهاية استطاع ان تحول دون ايصال المشروع الى جنوب العراق والخليج العربي[16], وبحلول عام 1897 اصبحت الشركات والمؤسسات

التجارية البريطانية في العراق من اكبر الشركات التي سيطرت على تصدير واستيراد السلع في العراق[17].

زادت اهمية العراق بعد اكتشاف النفط ببلاد فارس وحصول الشركات البريطانية على امتيازات التنقيب عن النفط في عام 1901وبعدها بداية انتاج النفط عام 1908[18],شهدت بعد ذلك منافسة قوية بين بريطانيا والدول الاوربية على امتيازات التنقيب في العراق ورغم ان الكفة كانت تميل لبريطانيا الا ان الحرب العالمية الاولى اجلت تلك المنافسة[19].

اولاً- الاحتلال البريطاني للعراق (1914- 1918)

لم تكن فكرة احتلال العراق وليدة الحرب العالمية الاولى بل تبلورت فكرة بريطانيا باحتلال العراق وحمايته مصالحها فيه منذ اواخر القرن التاسع عشر, فلم تقتصر المصالح البريطانية على الخليج العربي بل شملت العراق كله, واكد ذلك اللورد كورزون(Curzon)[20] في تصريحه في مجلس اللوردات البريطاني عام 1911 [21], اذ اكد ان مصالح بريطانيا ليست في الخليج العربي فقط بل تمتد الى العراق وليس جنوب العراق او المنطقة الممتدة بين البصرة وبغداد بل الى ما هو ابعد من بغداد ووضع خطة لاحتلال العراق في 1912 من قبل لجنة قدمتها الى وزارة المستعمرات ولكن حكومة الهند رفضت ذلك المشروع[22], وفي بدايات 1914 بعثت فكرة احتلال العراق من جديد من اجل حماية حقول النفط البريطانية- الايرانية في الاهواز وقامت بالفعل بمسح جغرافية سطح العراق ولكن عدم استقرار الرأي العام البريطاني حال دون ذلك [23].

لذلك عند قيام الحرب العالمية الاولى قامت بريطانيا بتجهيز حملة لاحتلال العراق قبل ان تدخل الدولة العثمانية الحرب, ووصلت الحملة الى الخليج العربي متوجه الى البحرين ولكن الاوامر جاءتها بالتوجه شمالاً نحو العراق كان هذا في نهاية شهر تشرين الاول وعندما اعلنت الدولة العثمانية دخولها الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا في 29 تشرين الاول 1914[24], فقد توجهت القوات البريطانية في 6 تشرين الثاني 1914 نحو احتلال العراق [25].

في فجر 6 تشرين الثاني 1914 قامت القوات البريطانية بإنزال قواتها في الفاو, بعد ان قصفت البحرية البريطانية مدفعية القوات العثمانية البسيطة[26], وبدأت بأنزال قواتها الذي اكتمل يوم 10

تشرين الثاني, في وقت ارسلت فيه الدولة العثمانية قواتها التي وصلت البصرة في 14 تشرين الثاني 1914التي شكلت خط دفاع يصد تقدم القوات البريطانية, وفي 17 تشرين الثاني 1914 التقت القوات البريطانية بالعثمانية ولكن لفارق التسليح والتنظيم الدور الاكبر في حسم المعركة التي انتهت لصالح القوات البريطانية [27].

تقدمت القوات البريطانية نحو البصرة في 21 تشرين الثاني 1914 ولم تشهد مقاومة كبيرة حيث انسحبت القوات العثمانية نحو القرنة, وعند القرنة دارت معركة بين القوتين البريطانية والعثمانية في 9 كانون الاول 1914 انتصرت فيها القوات البريطانية[28], اثر سقوط القرنة ونجاحات القوات البريطانية بشكل كبير على القيادات العثمانية التي كلفت (سلمان باشا العسكري) بقيادة العمليات العسكرية في البصرة ,في وقت طلب فيه المجتمع البصري النجدة من المؤسسة الدينية في النجف[29],فاستجابت لهذه الطلبات واعلنت فتوة الجهاد ضد الاحتلال البريطاني [30], واخذت القوات العراقية تجتمع بقيادة شيوخ العشائر ورجال الدين وكذلك القوات العثمانية بقيادة سلمان العسكري الذي وضع خطة الهجوم وفي 12 نيسان 1915 تقدمت القوات الى منطقة الشعيبة ودارت معركة قوية وكبيرة بين الجانبين خسرت فيها القوات البريطانية ما يقارب (1200) مقاتل اما القوات العراقية –العثمانية فقدرت خسارها (6000) مقاتل[31], كان فارق التسليح والتنظيم هو العامل الاساس في رجحان كفة القوات البريطانية وتحقيقها النصر واحتلالها كامل البصرة وعلى اثر ذلك انتحر القائد العثماني سلمان العسكري[32].

اثرت خسارة القوات العثمانية والعراقية سلبا على موقف العثمانيين الذين كلفوا نور الدين ابراهيم قيادة قواتهم وجاءت الاوامر بسحب قواتهم من جنوب العراق الا من قوات بسيطة تاركين المقاومة على كاهل القوات العراقية وفاتحين الطريق امام القوات البريطانية التي تقدمت في 31 اذار 1915 نحو العمارة يساعدها الطيران الحربي في تقدمها[33],وبسبب الفوارق العسكرية وضعف المقاومة استطاعت القوات البريطانية من احتلال كامل العمارة في 4 حزيران 1915 [34], بعد ذلك اصبح من الضروري للقوات البريطانية السيطرة على الناصرية من اجل تأمين المواصلات بين دجلة والفرات والاتصال بقبائل المنتفق والسيطرة على حركاتهم[35], لذا في 27 حزيران 1915 تقدمت القوات البريطانية عن طريق هور الحمار نحو مدينة الناصرية ووصلت الى مدينة سوق الشيوخ

ورغم المقاومة البسيطة الا انها لم تسيطر على المدينة الا في 6 تموز للعام نفسه, وبعد محاولات ومقاومة من قبل العشائر استطاعت القوات البريطانية السيطرة على كامل المدينة في 25 تموز1915[36], ادى احتلال مدينة الناصرية الى اضعاف القوات المختصة بالحركة والهجوم ومباغتة القوات البريطانية الامر الذي شجعها على التفكير بالتقدم نحو الكوت, رغم انها بسيطرتها على مدينة الناصرية والعمارة والاهواز استطاعت السيطرة على راس الخليج العربي وكذلك تامين ابار النفط في عبادان[37].

بعد ان استطاعت القوات البريطانية من تامين وجودها في جنوب العراق تقدمت في 23 أب 1915 نحو الكوت محققة انتصارات كبيرة في البداية واجبرت القوات العثمانية على الانسحاب الى منطقة سلمان بيك والعزيزية[38], ولأهمية الكوت كونها خط الدفاع الاول عن بغداد اعادت القوات العثمانية تنظيم جيوشها وتحسين دفاعاتها ورغم المواجهات البسيطة بين الطرفين الا انهم التقوا في 23 تشرين الثاني 1915 بمواجهة كانت الغلبة فيها للقوات العثمانية التي اجبرت القوات البريطانية الانسحاب الى الكوت في 30 تشرين الثاني ووصلت في 3 كانون الاول للعام نفسه الى الكوت وحوصرت من قبل القوات العثمانية بعد يومين [39] ,وفي 3 كانون الثاني 1916 اقدمت القوات البريطانية من اجل فك الحصار عن قواتها في الكوت فخاضت لأجل ذلك العديد من المعارك, ورغم انها كانت قريبة من تحقيق هدفها وفك الحصار عن قواتها ولكنها فشلت في تحقيق ذلك[40].

اتصل قائد القوات البريطانية (طاوزند) في 25 نيسان 1915 بالقوات العثمانية وعرض عليهم مبلغ من المال مقابل سحب قواتهم والسماح للقوات البريطانية بالانسحاب ولكن قوبل عرضه بالرفض حتى بعد زيادة المبلغ[41], وبسبب الظروف الصعبة التي عانت منها القوات البريطانية اعلنت في 26 نيسان 1916 استسلامها ودخلت القوات العثمانية الكوت وبلغ عدد القوات البريطانية عند استسلامها (481) ضابط و(13200) مقاتل[42].

قامت الحكومة البريطانية بتحصين وتأمين قاعدتها في البصرة وتحسين قدراتها الاستيعابية من خلال انشاء الطرق وتطوير المستشفيات ومد سكك الحديد وتنظيم الجيش وتوافد اعداد كبيرة منه وفي 16 تموز 1916استلم الجنرال (ستانلي مود)[43] قيادة الحملة البريطانية وتسلمت وزارة الحربية البريطانية ادارة الحملة بعد ما كانت تدار من قبل الحكومة البريطانية في الهند[44].

وضع الجنرال مود خطة للتقدم الى بغداد في 28 ايلول 1916 , وبعد دراسة سريعة شرع في تنفيذ الخطة في 10 كانون الاول 1916 فتقدمت القوات البريطانية نحو الكوت واستطاعت ان تحقق العديد من الانتصارات على القوات العثمانية وبحلول 16 شباط 1917 لم يبق اي جندي عثماني في الضفة اليمنى من نهر دجلة[45], وفي 23 شباط 1917 عبرت القوات البريطانية دجلة وانسحبت على اثر ذلك القوات العثمانية نحو بغداد, وواصلت القوات البريطانية تقدمها وفي 8 أذار 1917 وصلت الى نهر ديالى الذي استطاعت من عبوره بعد مواجه بين الطرفين في 10 أذار 1917 , وتقدمت القوات البريطانية على خطي نهر دجلة نحو بغداد التي اصبحت في متناول القوات البريطانية التي فاقت نظيرتها العثمانية بالعدد والعدة واصبحت على مشارف بغداد وبسبب الفوارق العسكرية انسحبت القوات العثمانية من بغداد ودخلتها القوات البريطانية في 11 أذار 1917[46], ورغم محاولة القوات العثمانية من اعادة السيطرة على بغداد الا ان محاولاتها لم يكتب لها النجاح اذا امنت القوات البريطانية نفسها وحصنت المدينة[47] , وقد تقدمت القوات البريطانية في 6 تشرين الثاني 1917 نحو تكريت من اجل السيطرة عليها ولكنها واجهت مقاومة من القوات العثمانية ورغم سيطرتها على المدينة الا انها انسحبت منها بسبب الهجوم العثماني الذي اجبرها على العودة لبغداد , حافظ بعدها الطرفان على موقعهما ما يقارب عاماً كاملاً[48] .

اصدرت القيادة العامة البريطانية في 2 تشرين الاول عام 1918 اوامرها للجنرال (مارشال) بالتقدم نحو الموصل والسيطرة عليها في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه المباحثات بين بريطانيا والدولة العثمانية ورغم تحذير الضباط العثمانيين القيادة العثمانية الا انها اهملت ذلك[49], ورغم محاولة القوات العثمانية ايقاف تقدم القوات البريطانية الا انها لم تستطع وتقدمت القوات العثمانية محققة العديد من الانتصارات بسبب الفوارق بالتسليح والعدد بين القوتيين , واستطاعت في 26 تشرين الاول 1918 من السيطرة على الحضر واستمرت في تقدمها حتى حاصرت القوات العثمانية في الموصل في 1 تشرين الثاني 1918 واجبرتها على الاستسلام , وفي وقت عقدت الهدنة بين بريطانيا والدولة العثمانية كانت القوات البريطانية تبعد عن الموصل (12) ميل فقط, وفي 10 تشرين الثاني 1918 انسحبت القوات العثمانية واستطاعت البريطانية من دخول الموصل والسيطرة عليها وبذلك يكتمل الاحتلال البريطاني للعراق[50].

ثانياً: السياسة البريطانية تجاه المجتمع العراق مدة الاحتلال 1914–1918

درست بريطانيا المجتمع العراقي, واطلعت قواتها على مواطن القوى فيه وقسمته الى ثلاث فئات هي شيوخ العشائر وهي تمثل الاطار العام وتشكل النظام السياسي والاجتماعي في المجتمع, وفئات برجوازية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر بسبب الانتعاش الاقتصادي, وفئات رجال الدين الذين يتمتعون بنفوذ كبير في المجتمع وخاصة في المدن المقدسة[51].

لذا عملت بريطانيا منذ دخولها العراق عام 1914 على تهيئة الجو الملائم للحصول على تأييد العشائر العراقية والذي كانت تتوقع عند اعلانها الحرب انها ستحظى به وذلك بسبب موقف شيوخ الكويت والمحمرة المؤيدين لبريطانيا وتأثيرهم على عشائر العراق[52], لذا اعلنت عند دخولها البصرة ان ليس لديها نزاع مع العشائر وليس لديها اي مخطط للمساس بالدين الاسلامي وانها لن تحارب العرب ما داموا على الحياد[53], ولقد شجعها في ذلك سرعة السيطرة على البصرة واعتقدت ان العشائر العراقية سوف تساندها ضد الدولة العثمانية بسبب ما كانت تعانيه من السياسة العثمانية[54], وكذلك اعلنت القوات البريطانية في بيان لها للمجتمع العراقي تضمن تحذير من المشاركة في الحرب وطلبت من ابناء العشائر الوقوف على الحياد وقدمت الوعود[55], ورغم تلك الوعود والتحذيرات شاركت العشائر العراقية في الحرب وساندة القوات العثمانية واعلنت الحرب على بريطانيا, ولكن بعد الهزيمة التي تلقتها القوات العربية والعثمانية في معركة الشعيبة اخذت بعض العشائر تغير موقفها بعد ان حققت القوات البريطانية العديد من الانتصارات بالإضافة الى ان المعلومات التي جمعتها القوات البريطانية عن شيوخ العشائر ساعدتها من التقرب لهم والتفاوض معهم وفي النهاية تغيير موقفهم من مساندة الدولة العثمانية خصوصا ان بعضهم لم يكن مقتنعاً بفكرة مساندة القوات العثمانية[56].

وبالفعل فقد نجحت سياسة بريطانيا وكسبت عدداً من شيوخ العشائر الذين اخذوا جانب الحياد من الحرب[57], وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تعلم ان مسألة التعاون بين القوات البريطانية والعشائر العراقية ومساعدتها في الحرب امرُ صعبُ جدا, وان الوقوف على الحياد هو اقصى ما يمكن ان تقدمه تلك العشائر لبريطانيا[58], بل حتى موقف الحياد ليس اكيداً فان التأثير الديني

والاعراف العشائرية هي ما يحكم المجتمع العراقي وهذا لا يؤيد فكرة مساعدة القوات البريطانية ولا حتى فكرة الحياد وخصوصاً عند العشائر العراقية لذا توجهت بريطانيا الى سكان المدن في محاولة منها لتأمين المدن وبعدها العمل على استمالة شيوخ العشائر الى جانبها[59].

من هنا انطلقت سياسة بريطانيا بتعزيز مكانتها لدى شيوخ العشائر لأنها كانت تعتقد ان السيطرة على العشائر هي سيطرة على العراق وهو معتقد فيه قدراُ كبيراُ من الصحة اذا ما قيس عدد سكان العراق ونسبة العشائر ودورها المؤثر في الساحة السياسية[60], وان كسبهم وضمان ولائهم يعد مكسب حقيقي لبريطانيا لأنها سوف تضمن الاستقرار والامن في مناطق العشائر[61], بالإضافة لأنها تأكدت بعد دراسة المجتمع العراقي ان شيوخ العشائر اصحاب القرار والمسيطرون على عشائرهم قادرون على الحفاظ على الامن, وان بعض الشيوخ لهم اهمية خاصة اكثر من غيرهم لانهم مؤثرين في مناطقهم وشيوخ عشائر كبيرة ومؤثر في الساحة السياسية لذا كانت صداقتهم ضرورية لبريطانيا [62], بالإضافة الى ان مصادقة العشائر وضمان ولأتهم ضروري لتامين خطوط المواصلات خصوصاً الخطوط النهرية (دجلة والفرات) بالإضافة للطرق المواصلات البرية[63].

وعندما تقدمت القوات البريطانية واستطاعت تحقيق انتصارات في وقت تراجعت فيه القوات العثمانية التي اثبتت عجزها امام الامكانيات العسكرية البريطانية وتركت المقاومة في اغلب المناطق على مسؤولية العشائر العراقية ذات الامكانيات المحدودة, اخذ موقف بعض العشائر يتغير واثناء تقدم القوات البريطانية اعلنت بعض العشائر ولاءها لبريطانيا, وعندما حوصرت القوات البريطانية في الكوت اظهرت بعض العشائر العراقية حيادها ولم تشارك في الحرب وحتى بعد استسلام القوات البريطانية لم تشارك وذلك بسبب تعامل القوات العثمانية مع قوات العشائر الذي كان ينقصه الاحترام والتقدير لما قدمته تلك القوات[64].

بعد عودة القتال وتقدم القوات البريطانية نحو بغداد والسيطرة عليها انتهجت القيادة البريطانية سياسة خاصة مع شيوخ العشائر اذ قامت باستمالتهم واشراكهم في الواقع السياسي وقدمت لهم الرسائل والدعوات الى بغداد من اجل مناقشة مستقبل العراق[65], بهذا ارادت بريطانيا تامين تواجدها من خلال اشراك شيوخ العشائر في العملية السياسة واعطائهم دور قد همش في العهد العثماني وفي نفس الوقت هي خطوة لأثبات صدق وعودها للمجتمع العراقي.

لعبت العشائر دورا فعالاً خلال الاحتلال البريطاني للعراق, فكانت قوة ثالثة تقلق الطرفين المتحاربين بما تملكه من اعداد وقيادة كانت متمرسة على القتال لذا حاول الطرفان البريطاني والعثماني استمالة العشائر الى جانبها بشتى الطرق والوسائل الا ان نجاحهم كان محدودا فلم تعلن العشائر ولاءها المطلق الى جهة معينة لذلك دائما كان هنالك خطر يتطلب تدبير الحماية من الطرفين[66], فقد اعتبرت العشائر كلا الطرفين المتنازعين غنيمة لنزاعاتهم العدائية ولم تهتم بمن سيفوز منهما لانهما محتلان[67].

ركزت سياسة بريطانيا على اعادة تأسيس المشيخة بما يناسبها, فان المشيخة بما تحتويه من علاقات اجتماعية يدعم سلطة الشيوخ وجعلهم مسؤولين عن سلوك وتصرفات افراد عشائرهم هذا يسهل التحكم بالمجتمع العراقي, فقامت بريطانيا بتعيين الشيوخ وكلاء لدى السلطة البريطانية مقابل راتب معين وخصصت الادارة البريطانية لكل واحد منهم عددا من افراد الشبانة وزودتهم بالأسلحة والعتاد, ولكن هذا النظام لمن يخضع اليه جمع الشيوخ فمنهم من رفض التعاون مع السلطة البريطانية مما جعلها تغير كل شيخ رفض التعاون وتعين غيره وتدعمه بالسلاح وعدد من افراد الشبانة[68].

ثالثا: السياسة البريطانية الاقتصادية في العراق مدة الاحتلال 1914–1918

بريطانيا بلد محتل وكما هي عادة المحتل استغلال خيرات البلاد, فخلال مدة الحرب توجهت انظار المسؤولين البريطانيين لضرورة انتاج الحبوب في العراق لسد حاجة المجهود الحربي البريطاني بالإضافة الى سكان البلاد, تطور بعدها التوجه الى التوسع بإنتاج المواد الاولية الداخلة في الصناعة البريطانية[69],ولتحقيق ذلك ارسلت الوفود لدراسة الامكانيات الاقتصادية وبما فيها انتاج القطن[70], ولكنها واجهت عقبة تدهور الزراعة في تلك الفترة اذ قامت الدولة العثمانية قبيل الحرب بتحويل المحاصيل الزراعية لخدمة المجهود الحربي[71], اثر ذلك على الانتاج بالإضافة الى تحول بعض من الاراضي الصالحة للزراعية الى ساحات قتال واهمال الفلاح الاراضي بسبب الاوضاع غير المستقرة كل هذا ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي الى الربع مما كان علية في عام 1913[72], بالإضافة الى اهمال العديد من القنوات والجداول التي كانت بحاجة الى الكري اهملت

بسبب الحرب[73], كان كل ذلك صدمة للقوات البريطانية التي ذكرت في تقاريرها ان المشكلة الان ليست توفير الغذاء لقواتها فقط بل ضرورة توفير الغذاء لعموم السكان وهذا يحتاج الى عمل كبير[74].

وضعت القوات البريطانية خطة عامة عرفت بمشروع التنمية الزراعي اذا قامت بتجنيد الالاف من الفلاحين من عامة الشعب للقيام بأعمال كري الانهار وشق القنوات واقامة السدود على القنوات وتطوير العمل الزراعي[75], كذلك شمل مشروع التنمية الزراعية توسيع رقعة الاراضي الزراعية اذ قدرت قوات الاحتلال حاجتها وحاجة سكان البلاد الى (600) الف ايكر وهذه المساحة اربعة اضعاف المساحة المزروعة في بداية الاحتلال[76].

كما قامت القوات البريطانية من كري العديد من الانهار شارك فيها مهندسون ومشرفون مختصون في هذا العمل تحت اشرافهم عمال من سكان البلاد, ساهم ذلك في زيادة الاراضي الزراعية في وقت رصدت فيه القوات البريطانية مبلغ (400) الف باون استرليني لتمويل مشاريع الانماء الزراعي, استطاع من خلاله شق القنوات وتطهير الجداول وكذلك قدمت قروض زراعية كانت على شكل عيني (بذور)[77], وقد اعتمدت القوات البريطانية على سكان البلاد اذ اوكلت مهمة توفير اليد العاملة الى الشيوخ كما كانت تعمل الدولة العثمانية, ومن المحاصيل التي اهتمت القوات البريطانية في انتاجها بشكل اساسي هي الحبوب للحاجة الماسة اليها ثم المحاصيل الانتاجية وكانت قليلة, وقد ادخلت القوات البريطانية للزراعة اساليب حديثة لم تكن تستخدم منها المكائن والمضخات والمحاريث الحديثة[78], اما فيما يخص الايرادات الزراعية فقد طبقت السلطة البريطانية نوعين من الانظمة الاول نظام التخمين والالتزام والنوع الثاني التخمين على المحاصيل[79].

اما التعدين والثروة المعدنية فلم تستغل في العهد العثماني الا بشكل محدود مثل الكبريت والملح والفحم والغار[80], اما النفط فلم يهتم فيه الا في الربع الاخير من القرن التاسع عشر عندما تأسست في عام 1912 شركة البترول التركية وحصلت بريطانيا على امتيازات التنقيب في عام 1914ولكن قيام الحرب العالمية الاولى حال دون استمرار عمل الشركة[81], واثناء مدة احتلال العراق لم تستطع بريطانيا التفرغ لاستثمار الثروة المعدنية في العراق وحتى النفط الا بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وقد كان هنالك اتفاق بريطاني فرنسي عرف باتفاقية (لونك بير نجيه) عام 1919

حول تأسيس شركة استثمار النفط في العراق, ولكنها الغيت باتفاقية سان ريمو 1920 ولم تطبق, واسست بعدها شركة بريطانية لاستثمار نفط العراق اعطت حصة من اسهمها لفرنسا وما يقدر (2%) من اسهم الشركة للحكومة العراقية[82].

اما الصناعة فقد كانت في العهد العثماني بسيطة لم تتجاوز حدود الصناعة الحرفية رغم انها شهدت تطور في عهد مدحت باشا اذا اهتم في الصناعة فاصبح عدد المعامل في نهاية العهد العثماني تقريبا (91) معمل متنوع منه معامل الحرير والصوف والقطن والصابون [83],اما خلال مدة الاحتلال البريطاني فقد انخفض عدد العاملين في قطاع الصناعة بسبب التجنيد والمشاركة في الحرب , وقد تعطلت الصناعة ولكن حاجة القوات البريطانية دفعتها الى اقامة عدد من الصناعات الضرورية التي تحتاجها مثل معمل الصابون ومياه معدنية ومعمل الثلج وغيرها من المعامل التي تحتاج منتجاتها لقواتها الحربية, ولكن في سنوات الحرب الاخيرة شهدت الصناعة انتعاش بسيط وذلك لزيادة الطلب وزيادة بسيطة في انتاج القطاع الزراعي ولكن واجهت القوات البريطانية مشكلة قلة الايدي العاملة وعالجت تلك المشكلة باستخدام عمالة اجنبية من الهند والصين ومصر[84], علما ان الايدي العاملة المحلية كانت اغلبها تعمل في تعبيد الطرق وانشاء البنايات وبناء السدود لتامين خطوط النقل للقوات البريطانية في وقت اعتمدت فيه القوات البريطانية اسلوب السخرة في العمل[85].

اما طرق النقل فقد اهتمت القوات البريطانية المحتلة فيها كثيراً ذلك لاعتبارات عسكرية, فأنشأت سكك الحديد واهتمت بالنقل النهري وانشأت الطرق وعبدتها من اجل تأمين انتقال القوات العسكرية البريطانية بسرعة وبحرية[86],

رابعاً: الإدارة البريطانية للعراق مدة الاحتلال 1914-1918

1: النظام الاداري

بعد دخول القوات البريطانية البصرة اعطت الحكومة البريطانية اوامرها الى القادة العسكريين بتنظيم إدارة البصرة, وعينت الادارة العسكرية حكاماً عسكريين لإدارة المدن المحتلة في وقت اختلفت الحكومة البريطانية في نظريتها لإدارة البلاد عن موظفيها في العراق الذين ارادوا ربط

العراق بشكل مباشر بحكومة الهند ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك وقررت زيادة موظفيها في البلاد وتشكيل لجنة لدراسة ادارة العراق[87], وقد قررت اللجنة التي عرفت بـ (اللجنة الادارية لبلاد الرافدين) ان العراق سوف يدار من قبل الحكومة البريطانية بشكل مباشر وليس من قبل حكومة الهند الا البصرة التي خضعت مدة الاحتلال لإدارة حكومة الهند بشكل مباشر في وقت طبق فيه القانون العسكري البريطاني بدلاً من القانون العثماني[88].

وبما ان النقاش كان حول الكيفية التي يدار فيه العراق وحول طبيعة تلك الإدارة التي يمكن اعتمادها في العراق باعتباره مستعمرة بريطانية لذلك اعادت السلطة البريطانية تسمية بعض المصطلحات التي كانت تسمى في ذلك الوقت مثل اللواء اصبح منطقة والقضاء مقاطعة, وقسم العراق الى خمس عشرة وحدة ادارية اذا قامت السلطة البريطانية بضم بعض المناطق وفصل البعض الاخر[89], وقد تم تعيين ضباط بريطانيين لإدارة المناطق المسيطر عليها اطلق عليهم لقب حاكم سياسي خاضعين في تعيينهم الى الحاكم السياسي الاعلى الذي يستطيع تغييرهم [90], وان اغلبهم ضباطاً عملوا في الجيش وهم قادة القوات العسكرية في العراق ولكنهم ضباطاً عسكريين لم تكن لهم الخبرة الكبيرة في ادارة المناطق التي تحت سيطرتهم فقد ساعدهم بعض الخبراء السياسيين واعتمدوا ايضا على عدد من الموظفين الذين عملوا في حكومة الهند وكذلك , واعتمدت الحكومة البريطانية في ادارة البلاد ايضاً على ضباط عملوا في السودان وكذلك اختاروا ضباطاً تابعين للقوى الاقليمية وهؤلاء تم تعيينهم في ادارة بعض المدن ولم يطلق عليهم لقب حاكم سياسي[91].

اما واجبات الحاكم السياسي فيأتي حفظ الامن من اولوياته وكذلك تطبيق القوانين العسكرية البريطانية التي اتبعت اثناء مدة الاحتلال, ومساعدة القوات العسكرية في تنقلها او تواجدها دخل المنطقة التي يحكمها وتحسين طرق النقل لها وحل النزاعات العشائرية والتواصل مع شيوخ العشائر من اجل كسبهم الى جانبه وتحقيق امن المنطقة[92], وكذلك من واجبات الحاكم السياسي الاشراف على جباية الضرائب وتطبيق قانون الجباية ومحاسبة من يتخلف عن السداد ومن واجباته ايضاً التعاون مع شيوخ العشائر في المنطقة التي يديرها لتجنيد ابناء العشائر في صفوف الشبانه (الشرطة) التي كان لها دور فعال في توطيد سلطة الادارة البريطانية في البلاد, والتي اصبح عدد موظفيها في العراق يزداد حتى بلغ عددهم من الدرجة الاولى يبلغ حوالي (500) موظف اما

الوظائف الثانوية التي شغلوها قارب اثناء مدة الاحتلال 1914–1918 (5886) موظف[93].

وعلى الرغم من ان بعض الانظمة العربية السابقة استمرت الا ان تعديلات عديدة دخلت عليها, وان بعض المدن مثل المدن المقدسة والتي لها تأثير كبير على المجتمع العراقي كانت تدار من قبل الادارة البريطانية بشكل مباشر ولم يترك ادارتها للحاكم السياسي[94] , وفي تموز من عام 1917 اصبح السير برسي كوكس (Percy Cox)[95] من منصب رئيس الحكام السياسيين الى الحاكم المدني العام (المفوض المدني) وبذلك انهت الحكومة البريطانية الصفة العسكرية في ادارة العراق[96] , واصبح بعد ذلك مخولاً بالاتصال المباشر بالحكومة البريطانية[97], ولكن بعد احتلال العراق من قبل القوات البريطانية بالكامل 1918 وبعد عقد هدنة(مودروس)[98] والتي عقدت في 30 تشرين الاول 1918 اصبح العراق بأكمله تحت الاحتلال البريطاني عين على اثرها السير(ارنولد تاليوت ويلسون) مندوباً مدنياً بالنيابة عن برسي كوكس الذي غادر في عام 1918 الى ايران[99].

2:الشرطة

لقد شكلت الادارة البريطانية مؤسسة الشرطة اولاً في البصرة, ولعدة اسباب منها لفرض الرقابة العسكرية الصارمة وفرض الامن في المناطق والسيادة البريطانية, وكذلك حراسة الدوائر الحكومية التي اسستها وجمع الايرادات والضرائب ومحاسبة المتخلفين ونقل البريد العسكري ذي الاهمية الكبيرة وكذلك حراسة طرق المواصلات لتجهيز قطعات الجيش بالإمدادات[100].

وقد اتخذت قوة الشرطة الاسلوب والطابع المدني ولكن بصورة تدريجية حتى ان حساباتهم ورواتبهم كانت تسلم من ميزانية البلدية, اما افرادها كانوا من الهنود والصوماليين عند تأسيسها وبعد ذلك اخذت تضم عدداً من العراقيين ممن كانوا يعملون في القنصلية البريطانية في البصرة[101], كما حاولت السلطة البريطانية في العراق ايجاد قوة محلية فكان تشكيل قوة الشبانة التي تكونت نواتها الاولى عام 1915 وكان لتشكيلها اسباب عديدة منها حماية طرق المواصلات البرية ومنها سكك الحديد وكذلك حماية الطرق النهرية التي كانت بريطانيا تستخدمها بالإضافة الى حماية خطوط

التليغراف[102], واستخدمت كذلك هذه القوة في جمع الواردات من الضرائب وغيرها, والمساهمة في حفظ الامن والاستقرار في المناطق وايضا كان لجمع المعلومات العسكرية عن قدرات العشائر واعدادها من اسباب تشكيلها[103] ,ولكن من اهم الاسباب التي دفعت الإدارة البريطانية لتشكيل هذه القوة هو كسب ود وتأييد شيوخ العشائر خصوصا ان هذه العشائر كانت تمثل قوة عسكرية وبشرية ارهقت القوات البريطانية كثيراً واعترضت تقدمها وكانت من اهم الصعوبات التي واجهت تقدم القوات البريطانية, لذلك عملت الادارة البريطانية على اقناع شيوخ العشائر من اجل تجنيد ابنائهم في هذه القوة حتى تأمن استقرار الاوضاع بضمان ولائهم كونهم اصبحوا يعملون تحت الادارة البريطانية [104].

وقد بلغ عدد افراد الشبانة في نهاية عام 1917 ما يقارب (1500) , وتجاوز العدد في نهاية الاحتلال (2000) فرد [105], وكان لانتساب بعض من افراد العشائر الى سلك الشرطة والشبانة فترة الاحتلال البريطاني للعراق اسبابه منها تردي الحالة المعاشية وسوء الاوضاع الاقتصادية وانعدام فرص العمل, لذلك كانوا يبحثون عن اي عمل يعود بمورد مالي حتى وان كان هذا العمل يضعهم في موقف التصدي لأبناء بلدهم ,فقد كان المجتمع العراقي ينظر الى المنتسبين الى سلك الشرطة والشبانة نظرة ازدراء واخذوا منهم موقف سلبي فقد اعدوهم كفاراً ولعنوهم في الشوارع ولم يستقبلوهم في المقاهي والمضايف ولا يقدم لهم الشاي والقهوة , فقد كانوا ضد اي شخص يتعاون مع بريطانيا[106] .

3 :القضاء

اما القضاء والقوانين فكانت القوانين العثمانية هي التي تحكم البلاد قبل الاحتلال ولكن بعد الاحتلال وسيطرة القوات البريطانية على الجزء الجنوبي من العراق ترك العديد من القضاة الذين كانوا يعملون للدولة العثمانية وظائفهم في وقت لم يكم هنالك اشخاص اختصاص لديهم خبرة في القانون العثماني [107] , فقامت الادارة البريطانية بإلغاء قانون العقوبات العثماني في اب 1915 واصدرت بدله قانون الاراضي العراقية المحتلة واعتمدت على نظام المحاكم والقانون الهندي [108] , واثار تطبيق هذا القانون اعتراض ومتعاض الشعب العراقي ولكن عللت بريطانيا ذلك بترك

الموظفين العثمانيون مناصبهم ولا يوجد موظفين لديهم خبرة في القانون العثماني[109] , وفي 1 شباط 1916 اصدرت الادارة البريطانية نظام دعاوي العشائر المدنية الجزائية والذي تناول العديد من القوانين ومما نص عليه هذا القانون وهو تشكيل مجلس قبلي يتكون من الشيوخ البارزين في كل منطقة هدفه حل النزاعات العشائرية لحفظ الامن والاستقرار في المناطق وكذلك لأشراك شيوخ العشائر في الحكم وتأمين جانبهم واشغالهم عن مواجهة القوات البريطانية[110], وبسبب تعطل المحاكم الجنائية العثمانية ونظراً لأهمية تلك المحاكم كونها تنظر للنزاعات بين السكان تقرر تاسيس محاكم عسكرية لمحاكمة الجرائم الجنائية التي يرتكبها السكان واشرف عليها ضباط عسكريون منحوا صلاحيات المحاسبة والعقاب في وقت تطلب فيه حكم الاعدام مصادقة القائد العام للقوات المسلحة البريطانية[111], كما اهتمت الادارة البريطانية بتشكيل دوائر البلدية التي كانت مرتبطة بدائرة الحاكم السياسي وكانت تطبق القوانين ومهمتها اعادة انشاء الاسواق وتنظيف الطرق وتهيئتها وتأهيل المرافق الصحية وصيانة السدود وشق الترع والانهار والعديد من المهام الاخرى, ورغم ادعاء الادارة البريطانية ان الهدف من تكوين دوائر البلدية هو تدريب وتهيئة العراقيين من اجل ادارة شؤونهم وبلدهم في المستقبل الا انه لم يكن للعراقيين دور كبير في دوائر البلدية ذلك للإدارة المباشرة للحكومة البريطانية التي لم تعط المساحة لاتخاذ او حتى ابداء الآراء وكان الموظفين فقط يطبقون ما يصدر من قوانين [112].

وبعد احتلال كامل العراق شكلت لجنة بريطانية لدراسة الاوضاع القضائية وعما كان موجود قبل الاحتلال من محاكم ودوائر عدلية, وقد قدمت اللجنة تقريرها في 31 كانون الثاني 1918 الذي يضمن ان النظام القضائي كان يتألف من نوعين من المحاكم محاكم شرعية واخرى نظامية, المحاكم الشرعية اعتمدت تطبيق نصوص القران والسيرة النبوية, وتضمن التقرير وجوب ان تنظر تلك المحاكم في دعاوي الاشخاص حسب انتمائهم الديني الذي ينتمون اليه[113].

4: الشؤون المالية

منذ دخول القوات البريطانية البصرة واحتلالها المدينة عمدت السلطة البريطانية تنظيم الشؤون المالية بالمدينة, وعهدت الادارة البريطانية الى (هنري دوبس) بالأشراف على الشؤون المالية[114],

الذي قام بدوره بدراسة واحصاء السجلات العثمانية الخاصة بالموارد المالية لغرض تنظيم الواردات وحساب المواد المالية والعائدات والضرائب وطرق جبايتها وايجاد ضرائب جديدة من اجل تعزيز الواردات المالية[115], وعلى هذا الاساس اصبحت الضرائب المفروضة في زيادة مستمرة واصبحت متنوعه وانعكس على زيادة الموارد المالية التي كانت القوات البريطانية بحاجة اليها من اجل تقويم حملتها العسكرية[116].

ويمكن ان نعلل زيادة واردات الضرائب التي فرضتها القوات البريطانية عن ما كانت عليه في العهد العثماني بقدرة الحكام السياسيين في احصاء الموارد الاقتصادية واستخدام مختصين في حسابات العائدات وتدوين السجلات, كذلك استخدم الحكام السياسيين اقسى الاساليب في جمع الضرائب بالحبس والضرب الى درجة ان الادارة البريطانية كانت لا تتردد باستخدام الطائرات وقصف القرى والمدن العراقية التي تمتنع عن دفع الضرائب[117], وشكلت الضرائب موردا مهماً واساسياً اعتمدت علية الادارة البريطانية في مصروفاتها خصوصاً الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية وهي متنوعة وكثير ذلك لان العراق بلد زراعي واغلب سكانه يعملون في الزراعة, بالإضافة لفرضها ضرائب متنوعة على اغلب الحرف التي كان يعمل فيها السكان وحتى على بعض السلع الغذائية[118],كذلك اخذت تفرض ضرائب متنوعة عندما كانت قواتها تتقدم لاحتلال المدن العراقية حتى انها سيطرت على موارد الاوقاف[119].

تنوعت الضرائب مدة الاحتلال ووقع عبء مصاريف القوات البريطانية المحتلة للعراق على كاهل المواطن العراقي الذي كان يعاني من الضرائب العثمانية والاهمال الاداري, فجاءت الادارة البريطانية لتفرض ضرائب حتى على الحرفيين وحتى على حثيث المرشي[120], وبشكل مختصر لم يسلم احد من دفع الضرائب للإدارة البريطانية التي اصدرت قراراً خلال مدة الاحتلال نص على ان رواتب ومخصصات الحكام السياسيين الذين كانوا يديرون البلد مدة الاحتلال تدفع من واردات العراق والاعتماد على الموارد الاقتصادية للعراق في ادارة شؤنهم وفي ادارة مناطقهم, وهذا كان عبُ ثقيلُ على المواطن والموارد الاقتصادي التي كانت تعاني من الاهمال في العهد العثماني [121].

5: التعليم

لم يكن التعليم في العراق خلال العهد العثماني ذو نفع او فائدة, فقد كان التدريس باللغة التركية واقتصر على تدريس تاريخ وجغرافية الدولة العثمانية وفي مدارس قليلة ومحدودة ولم تدخل اللغة العربية للتعليم الا في كانون الاول 1911 [122], واصبح اجباري التعليم باللغة العربية في تشرين الاول 1913 الا درس التاريخ الذي بقيه باللغة التركية[123].

عند احتلال القوات البريطانية البصرة 1914 ارادت تنفيذ منهج للتعليم ولكن حسب حاجتها, لذا كلفت مدير الارسالية الامريكية في البصرة بالأشراف على عملية التعليم لذا قام بتأسيس بعض المدارس الاولية في البصرة وما يجاورها[124], انشغلت بعدها سلطة الاحتلال البريطانية بالعمليات العسكرية في البلاد وتقدم قواتها واهملت التعليم الى احتلال بغداد اذ عينت المستر (بولارد)[125]مسؤولاً عن شؤون التعليم , فقام بدراسة للبحث بجدواه الاستفادة من الانظمة العثمانية القديمة وامكانية فتح مدارس جديدة على ان يكون التعليم فيها باللغة العربية[126], وقد رأى حاجة دائرة المعارف العراقية لشخصية عربية عارفة باهل البلاد لذلك استعان بالأستاذ الفلسطيني (حسني عبد الهادي)[127],الذي عين مدير دائرة المعارف التي كانت تابعه الى نظارة المالية[128], وقد استطاع فتح مجموعة من المدارس الابتدائية التي احتوت على ستة صفوف اول صفين منهما اسماهما الصفوف الاولية والاربعة الاخرى اسماها الابتدائية[129].

كذلك شكل في عام 1917 مجلس المعارف المتكون من خمسة اعضاء حملة الصفة الاستشارية فقط[130] ولما كانت الحاجة ملحة الى معلمين لذا تقرر في نيسان 1917 ان تفتح دار للمعلمين مدة الدراسة فيها ثلاثة اشهر من اجل سد الحاجة للمعلمين [131], تخرج في دورتها الاولى (19) طالبا استطاع بهم فتح مدارس ابتدائية[132].

لم تكن هنالك مناهج في بداية فتح المدارس اذ كان مديروا المدارس هم من يحددون المناهج حسب مستوى لطلاب العلمي وذلك حتى عام 1918 اذ بدأت سلطات الاحتلال تعتمد على الكتب والمناهج المصرية[133], وفي ايلول من عام 1918 اصبحت دائرة المعارف نظارة مستقلة عن دائرة الواردات التي كانت تابعة الى الشؤون المالية واصبحت المسؤول عن شؤون التعليم في العراق [134], كما شهد عام 1918 فتح اول مدرسة لتعليم النساء هي مدرسة (زهرة خضر) الاهلية وفيها ثلاثة صفوف تدرس القران والرياضيات والفنون المنزلية[135].

لم تهتم سلطة الاحتلال بالتعليم ولم توليه عناية كبيرة بل كان اهتمامها منحصرا على عملياتها العسكرية وتثبيت دعائم حكمها, لذا لم تخصص مصروفات للتعليم, فقد بلغت مصروفات التعليم للسنوات بين(1914–1917) ما يعادل (0,3%) من مجموع مصروفات دوائر الدولة وبلغت لسنوات (1918–1919) ما يعادل (1,8%) من مصروفات دوائر الدولة, وهذا يوضح قدر اهتمام سلطة الاحتلال بالتعليم[136].

6: الصحة

اما القطاع الصحي فقد عانى في العهد العثماني من تدهور اوضاعه واهمال مؤسساته مع قلة عددها وانخفاض كفاءتها, مما ادى الى تفشي الأوبة والامراض[137].

عند دخول القوات البريطانية البصرة عام 1914 عملت منذ البداية على تطبيق اساليب الادارة التي كانت متبعة في الهند[138], ومن اجل سلامة قواتها حاولت تطوير الخدمات الصحية[139],ولغرض تنظيم عمل الخدمات الصحية شكلت في الجيش البريطاني ادارة للصحة المدنية ملحقة بدائرة الامور الصحية للجيش البريطاني التي عرفت بعد ذلك ب(سكرتارية الصحة)[140], التي استطاعت من تحقيق بعض الانجازات منها بناء عدد من المستشفيات[141], وغم ان الهدف الاساس لتأسيسها هو معالجة قواتها العسكرية [142],علاج بعض الامراض المعدية خوفا على قواتها العسكرية والموظفين البريطانيين من العدوى[143], وقد اجتاح البلاد مرض الكوليرا في عام 1917[144], وقامت قوات الاحتلال اجراء تطعيم عام ضد المرض الذي كان يسمى مرض الهواء الاصفر ولكن لم يخضع الكل للقاح وكان بينهم الجنرال مود الذي توفي اثر ذلك[145] ومع تقدم القوات زادت الحاجة لتطور القطاع الصحي لذلك تم انشاء عدد من المستشفيات وتم تاسيس عدد من المعاهد التي اختصت بمعالجة بعض الامراض مثل معالجة العيون وداء الكلب ومعهد التحليل المركزي واشعة روتنجن ومختبر كيميائي[146],, وقد اصدرت قوات الاحتلال عدد من البيانات تخص قطاع الصحة منها بيان الاطباء والقوابل الذي لم يسمح بالجمع بين الحلاقة والتضميد ودعا القوابل الى التبليغ عن اي مولود جديد خلال 24 ساعة[147], ولكن رغم ذلك عانت البلاد من تفشي الامراض بسبب اهمال قطاع الصحة من قبل قوات الاحتلال وكذلك بسبب انعدام

الوعي الصحي وعدم تقبل فكرة التطعيم وازدحام السكان وزيادة عدد الوافدين[148], ولكن رغم ذلك فان قوات الاحتلال اظهرت بواكر تأليف جمعية الاطباء العراقيين وجمعية الصيادلة العراقيين [149].

7: التجارة

اعتمدت الدولة العثمانية نظام تخصص طائفة في التجارة عرف بنظام الطائفة الحرفية, الامر الذي ادى الى خضوع التطور التجاري الى مصلحة تلك المجموعات وقد حددت عدد العمال واسعار السلع وانواع السلع تبعا لمقتضيات تلك الطائفة الامر الذي ادى الى اضعاف فرص ظهور طبقة رأسمالية تجارية مستقلة[150], وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى ارتفعت اسعار السلع الغذائية بشكل كبير [151] وقد عانى السكان ظروف صعبة بسبب قيام السلطات العثمانية بمصادرة الذهب لقاء سندات عثمانية [152] وطبقت تلك السياسة المالية بالقوة وعوقب من امتنع عن التعامل بتلك السندات, في وقت استمر تدهور قيمة السندات لكثرتها من جهة وبسبب سير العمليات العسكرية لغير صالح الدولة العثمانية[153] .

عند دخول القوات البريطانية العراق صادرت العديد من البضائع منها الصوف والحديد وغيرها من البضائع والتي تعود ملكيتها الى تجار عراقيون, بسبب حاجة قواتها اليها وارسلت جزاء منها الى بريطانيا[154], وبسبب ما عاناه البلد وقيام الحرب العالمية الاولى ارتفعت اسعار المواد الغذائية ومن اجل السيطرة على الاسعار اصدرت الادارة العسكرية البريطانية بيان تضمن تسعيرة موحدة وتابعت الاسعار في الاسواق وصدرت عقوبات بحق من يخزن المواد الغذائية او من يتلاعب بالأسعار وكان الهداف الاساس هو ضمان تدفق السلع الى الاسواق والسيطرة على اسعارها من اجل توفير المؤن للقوات العسكرية البريطانية ولم يكن هدفها الاساس مصلحة الشعب [155] , حاولت الادارة العسكرية البريطانية من دمج العراق بالاقتصاد العالمي واصبحت هذه المهمة محور السياسة الاقتصادية في عهد الاحتلال , فقد كان الاقتصاد العراقي طبيعيا اي تتضاءل فيه مكانة النقود وهو عقبة بوجه التطور التجاري والنمو الرأسمالي وبالتالي يحتاج بناء علاقات انتاج ملائمة لمرحلة النمو الرأسمالي لذا كانت نسبة التجارة منخفضة مقارنة بالدول التي اقتصادها الرأسمالي اخذ يتطور [156].

ولما ارتبط تطور التجارة بطرق النقل وبما ان طرق النقل اخذت بالتوسع وشملت اغلب مدن البلاد لذلك ازدهرت التجارة بشكل بسيط وارتفعت نسبة التبادل التجاري في مدة الاحتلال بحوالي (2,8%) سنوياً, وهذا الارتفاع ليس فقط لتطور طرق النقل بل لبروز فئات اجتماعية ذات ترابط وثيق بالشراكات الاجنبية فأصبحت ذات مصالح مشتركة مما اعطاها نفوذ في البلاد واخذت تسيطر على طرق النقل والتبادل التجاري الداخلي[157], وقد اوجدت الحرب العالمية الاولى مصدراً جديداً للتجارة وهو سوق التحف والعاديات القديمة والمسكوكات العربية والساسانية والبابلية والتي لم يكن عليه طلب في عهد الدولة العثمانية واصبح هذا منهلاً جديد استفاد منه العراقيون[158] .

اما التجارة الخارجية فقد زادت واردات العراق في مدة الاحتلال اذا بلغت القيمة الاجمالية للواردات (1440) روبية في عام 1918 , وكذلك زادت صادراته اذ حظيت الاسواق البريطانية بحوالي 34% من صادرات العراق والهند ب(29%) منها, في وقت كان فيه تفكر القوات المحتلة هو تحويل العراق الى مستوطنة هندية بهدف استثمار خيرات البلاد لمصالحها[159], رغم انها فرضت حصار اقتصادي في ايلول 1917 واصدرت بيانات منعت فيها المتاجرة ببعض المواد منها منع تصدير البطانيات وجميع المنسوجات الصوفية المحلية ولكن بعد ذلك سمح بتصديرها بنسبة اقل مما كانت عليه[160], واستمر حظر تصدير بعض السلع حتى عام 1918 اذ سمح بممارسة التجارة بجميع السلع الا الحبوب , ومن الجدير بالإشارة ان فرض الحظر على السلع وتقيد التجارة الحق اضرار كبيرة في التجارة وفقد تعرض الاقتصاد العراقي لنكسة خطيرة بسبب توقف تجارة العديد من الحاجيات المهمة منها الصمغ وعرق السوس والصوف والفرو, وكون الحظر شمل التجارة الداخلية فقد عانى السكان من نقص كبير في الاقمشة والغزول ونفط الاضاءة وغيرها من السلع المهمة والاساسية[161] .

الخاتمة

من خلال دراسة الموضع نستنتج النقاط التالية:

1- رسمت المصالح البريطانية في (الخليج العربي ونفط عبادان وتجارة البصرة والطريق الى مستعمراتها في الهند) السياسة لبريطانية العامة تجاه العراق والتي تمثلت بمحاولة الهيمنة على المنطقة والوقف بوجه اي تدخل اجنبي ينافس تواجدها في المنطقة.

2- تبلور الفكر السياسي البريطاني تجاه العراق واخذ يناقش في البرلمان البريطاني فكرة احتلال العراق منذ عام 1911, وتحولت الافكار الى وضع خطة لاحتلال العراق طرحت للنقاش عام 1912, ولكن تطورات الحرب العالمية الاول وما رافقها من تأزم بعلاقات الدول مع ظهور بواد قيام حرب عالمية اشغل البرلمان البريطاني عن تلك الفكرة التي اوجلت فقط .

3- بداء واضحاً اهمية العراق لدى بريطانيا بدخول قواتها جنوبه بعد يوم واحد من اعلان الدولة العثمانية دخول الحرب العالمية الاولى, وهذا الاستعداد العسكري المسبق لاحتلال العراق انما يدل على السياسة البريطانية المعدة مسبقا تجاه العراق.

4- لم يكن لبريطانية موقف سياسي واضح بعد احتلالها جنوب العراق , واختلفت الآراء بين القيادة العسكرية في العراق التي رجحت تقدم القوات نحو وسط البلاد وبين السياسيين البريطانيين الذي يرون تحقق تأمين مصالح بريطانية بالسيطرة على جنوب العراق, وبعد نقاش اخذ وقت ليس بقليل تمت الموافقة على تقدم القوات نحو وسط البلاد.

5- فشلت السياسة البريطانية في استمالة المجتمع العراقي خصوصاً العشائري في بداية الاحتلال وكان للعامل الديني التأثير الكبير في ذلك رغم محاولاتها العديدة, وساندت العشائر العراقية القوات العثمانية خصوصاً في معركة الشعيبة, ولكن تغير موقف بعض العشائر بعد خسارة معركة الشعيبة.

6- ركزت السياسة البريطانية بدعم نظام المشيخة من خلال دعم سلطة الشيوخ وجعلهم مسؤولين عن سلوك افراد عشائرهم واصبحوا وكلاء مقابل راتب, واسست قانون نظام دعاوي العشائر المدني والجزائي لحل النزاعات والمشاكل بين افراد العشائر اعتمد على العادات والتقاليد العشائرية.

7- واجهت السياسة البريطانية صعوبة باحتواء المجتمع العراقي وكسبه الى جانبها, لتمسكه الديني المعادي للاحتلال البريطاني وبسبب تذبذب الموقف العشائري الذي حكمه ظروف الحرب ومصالح العشائر ومتطلبات المشيخة .

8- لم تكن للسياسة البريطانية في العراق رؤية واضحه بشأن ادارة البلاد, واختلفت الآراء حول ذلك فمنهم من ايد الادارة من قبل حكومة الهند ومنهم من رجح الادارة بشكل مباشر من بريطانيا وعلى هذا الاساس شكلة لجنة لإدارة بلاد الرافدين التي اقرت الادارة المباشرة .

9- قامت السياسة البريطانية في العراق بوضع قوانين تطلبها الواقع المحلي بعيدة عن المجتمع العراقي, رافقتها تصرفات غير مسؤولة من قبل الحكام السياسيين (الضباط العسكريين) بسبب جهل وصغر سنهم وافتقارهم للخبرة الادارية والحنكة السياسية وعدم معرفتهم بطبيعة المجتمع العراقي مما ولد العديد من المشاكل مستقبلاً.

10- اتسمت السياسة البريطانية بحفظ الامن الداخلي, لذلك اعتمدت على تشكيل قوة شرطة محلية كان افرادها من الهنود والصوماليين وبعضهم من ابناء البلاد, وقوة محلية سميت بالشبانة مهمته حفظ الامن وجمع الضرائب وحماية طرق المواصلات وخطوط التلغراف.

11- طبق السياسة البريطانية في العراق سياسة مالية اتسمت بفرض الضرائب وزيادتها بشكل مستمر مع تنوعها , وكان هدفها من ذلك سد حاجة القوات العسكرية البريطانية في العراق لا نها اعدت الضرائب المورد المالي الاساسي في التمويل , وتلك السياسة المالية اثقلت كاهل المواطن العراقي.

12- لم تهتم السياسة البريطانية بالتعليم, بل عانة من الاهمال منذ دخول القوات البريطانية جنوب العراق لانشغالها بالعمليات العسكرية ولكن في اخر سنوات الاحتلال شهد انتعاشه بسيطة اذ فتحت بعض المدارس في المدن الكبرى كالبصرة وبغداد وتم فتح دار معلمين في نيسان 1917, علما ان مصروفات التعليم في الميزانية التي وضعتها الادارة البريطانية لم تتجاوز (3,. %) من مصروفات البلاد بشكل عام ولفترة من (1914-1917).

13- اتسمت السياسة البريطانية بإهمال القطاع الصحي الا من بعض المستشفيات التي اقامتها قوات لاحتلال وكان هدف تأسيسها معالجة القوات العسكرية من الامراض وحمايتها من العدوى

وقامت بتلقيح عام عن بعض الامراض. كذلك اهملت القطاع التجاري وسببت العمليات العسكرية ارتفاع بأسعار البضائع والسلع ورغم محاولة الادارة البريطانية من السيطرة على الاسعار من اجل تامين المواد الغذائية لقواتها الا ان اهمال وانعدام الدعم عن التجارة الداخلية ادى الى غلاء الاسعار في وقت اعتمدت فيه التجارة الخارجية في تصديرها واستيرادها على بريطانيا والهند.

14- اثرت التطورات السياسية العالمية على سياسة بريطانية في العراق, فوقائع الحرب العالمية الاولى ومتغيراتها العسكرية لم تعط صورة واضحه للقرار السياسة البريطانية تجاه العراق, بالإضافة الى موقف المجتمع العراقي الرافض للاحتلال فكانت من اسباب امتداد فترة الاحتلال (1914-1918)

الهوامش

(1) صالح محمد العابد , موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1840, بغداد 1979, ص 123.

(2) عبد الامير محمد امين واخرون, المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1778, بغداد 1977, ص 39.

(3) علاء وس ى كاظم وعماد عبد السلام رؤوف, عهد المماليك والاسر الحاكمة- العراق في التاريخ, بغداد 1983, ص 606.
م

(4) عبد العزيز عبد الغني براهيم , حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي , الرياض 1981, ص 48.

(5) زكي صالح , بريطانيا والعراق حتى عام 1914, ط 2 ,بغداد 1968, ص 53.

(6) عبد العزيز عبد الغني, بريطانيا وامارات الساحل العماني , بغداد 1978, ص 73.

(7) رافت الشيخ , في تاريخ العرب الحديث, ط4 , بغداد 1983, ص 312.

(8) محمد فريد ريك , تاريخ الدولة العليه العثمانية , بيروت 1977, ص 231.

(9) جلال محمد امين , المشرق العربي والغرب , بيروت 1981, ص 27.

(10) الكسندر ادامون , ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها, ترجمة هاشم صالح التكريتي, ج2 ,البصرة 1981, ص 212.

(11) لوتسكي, تاريخ الاقطار العربية الحديث , ترجمة عفيفة البستاني, موسكو د،ت و ص 124.

(12) جون مارلو, تاريخ الهند الاستعماري لمصر 1798-1882, القاهرة 1976, ص 34.

(13) عبد العزيز نوار, المصالح البريطانية في انهار العراق, بغداد 1974, ص 42,

(14) مجيد خدوري, اسباب الاحتلال البريطاني للعراق, الموصل 1944, ص 28.

(15) زكي صالح , المصدر السابق, ص 251.

(16) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم, السلام البريطاني في الخليج 1889-1947, الرياض 1981, ص 137.

(17) حسين محمد قهواتي, دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1814-1869, بغداد 1980, ص 306.

([18]) حكمة سليمان , نفط العراق, دراسة اقتصادية سياسية, بغداد 1979, ص 62.

([19]) زكي صالح , المصدر السابق, ص 53.

([20]) جوج كيرزون (Curzon GEORGE) سياسي بريطاني ولد عام 1859 شغل منصب حاكم الهند للفترة من (1899–1905) ووزير خارجية خلال الاعوام 1919– 1924, للمزيد ينظر : كولين مثيو, جوج كيرزون مركزه في كيدلستونلوكيد , بحث منشور , جامعة اكسفورد, 6 كانون الثاني 2011.

([21]) فاروق صالح العمر, حول سياسة بريطانيا في العراق 1914–1921, بغداد 1977, ص 6.

([22]) المصدر نفسه , ص 7.

([23]) مكي شبيكة, العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الاولى , بيروت 1970,ص 126.

([24]) عمر الديراوي , الحرب العالمية الاولى , بيروت 1964, ص 239.

([25]) طه الهاشمي , حرب العراق , بغداد 1936, ص 42.

([26]) المس بيل , فصول من تاريخ العراق القريب, ترجمة جعفر الخياط, بيروت 1971, ص 4.

([27]) محمد رؤوف الشيحلي, الحياة في الفترة المظلمة البصرة, بغداد 19 , 40–50.

([28]) طه الهاشمي , حرب العراق , بغداد 1937, ص 35–40.

([29]) كامل سلمان الجبوري, النجف الأشرف وحركة الجهاد, بيروت2002, ص59.

([30]) رشيد الخيون , المشروطة والمستبدة , بيروت 2006 , ص 167.

([31]) شكري محمود نديم , احوال العراق في الحرب العالمية الاولى 1914–1918, بغداد 2002, ص 23.

(32) المصدر نفسه, ص 74.

([33]) شكري محمود نديم , حرب العراق, ج1, بغداد 1983, ص 130.

([34]) محمد امين العمري, حرب العراق , بغداد 1974, ص 38.

([35]) محمد عبد القادر حاتم , مخلص الحملة الحربية بالعراق 1914–1918, القاهرة 1965, ص 25.

(36) تشارلس .ف. طاوزند, محاربتي في العراق, ترجمة عبد المسيح وزير , بغداد 1923, ص 252.

([37]) كامل سلمان الجبوري , حركات الجهاد وموقف النجف الاشرف من الغزو الاجنبي للعراق 1914, ج 2, لندن 2000 , ص213.

([38]) شكري محمود نديم , حرب العراق, ص40

(39) سليم طه التكريتي, استسلام الحامية الانكليزية في الكوت ابان الحرب العالمية الاولى , بحث منشور , مجلة افاق عربية, عدد3, تشرين الثاني 1977, ص 38.

(40) طاوزند, مذكرات الفريق طاوزند ,ط2بيروت, 1986,ص 346.

(41) ويلسون, بلاد مابين النهرين بين ولائيين, بغداد 1969, ص369.

(42) عبد الرحمن البزاز , العراق من الاحتلال حتى الاستقلال, بغداد 1967, ص 138.

(43) ستالني مود(Staley Maude): قائد عسكري بريطاني ولد سنة 1864, وتخرج من كلية الاركان في كامبري, وشغل بعدها العديد من المناصب مصر ثم شارك في حرب البوير جنوب افريقيا, وعند اندلاع الحرب

العالمية الاولى قاد فيلق ثم اوكلت اليه قيادة الفرقة (13) في العراق, للمزيد ينظر : شكري محمود نديم , حرب العراق, ص 113.

(44) فاروق الحريري, الحرب العالمية الاولى–دراسة عسكرية, بغداد 1988,ص 204.

(45) شكري محمود نديم, احوال العراق في الحرب ....., ص 83.

(46) محمد عزيز , النظام السياسي في العراق, بغداد 1954, ص 58, شكري محمود نديم, حرب العراق ....., ص 137.

(47) علي الوردي, لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث, ج 4, بغداد 1974, ص 315.

(48) علي ناصر حسين, الادارة البريطانية في العراق 1914–1921, اطروحة دكتوراه , غير منشورة, كلية الاداب , جامعة بغداد, العراق 1991,ص 155.

(49)عبد الرزاق الحسني, العراق في دوري الاحتلال والانتداب,ج1 , سوريا 1935, ص30.

(50) المصدر نفسه, ص 31.

(51) عماد احمد الجواهري, تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق 1933–1970, اطروحة دكتوراه , غير منشورة, كلية الآداب, جامعة بغداد, 1992,ص 284.

(52) غسان العطية , العراق نشأة الدولة 1908–1921,لندن 1988,ص 148.

(53) ارنلد .ني. ويلسون, بلاد ما بين النهريين بين ولاءين ,ج2, بغداد 1969, ص 55.

(54) طه الهاشمي, نبذة عن حرب العراق, بغداد 1927,ص 92؛ عبد الرحمن البزاز , العراق من الاحتلال وحتى الاستقلال, بغداد 1967,ص 12.

(55) منتهى عذاب نويب, برسي كوكس ودوره السياسية العراقية 1864–1923, رسالة ماجستير, غير منشور, كلية الآداب, جامعة بغداد, بغداد 1995,ص 95.

(56) عبد الجليل الطاهر , العشائر العراقية, بغداد 1972,ص 33؛ سندرسن باشا, مذكرات سندرسن باشا, ترجمة سليم طه التكريتي, بغداد 1982,ص 37.

(57) منتهى عذيب نويب, المصدر السابق, ص 77.

(58) علي ناصر حسين ,المصدر السابق, ص 87؛ حمودي الساعدي , دراسات عن العشائر العراق, بغداد 1988, ص86.

(59) عباس العزاوي, عشائر العراق, بغداد 1956,ص 103.

(60) يونس الشيخ ابراهيم السامرائي, القبائل العراقية ,ج2,بغداد 1989, ص221.

(61) محمد ابراهيم القرشي , المس بيل واثرها في السياسة العراقية , رسالة ماجستير , غير منشورة , كلية الاداب , جامعة بغداد , بغداد 1993, ص 197.

(62) المس بيل , العراق في رسائل الميس بيل , ترجمة جعفر الخياط, بغداد 1977, ص 12.

(63) طاهر العمري, العشائر العراقية, بغداد 1963, ص 108.

(64) المصدر نفسه , ص 291.

(65) كامل سلمان الجبوري, وثائق لم تنشر عن الثورة العراقية الكبرى 1920, بحث منشور , مجلة افاق عربية , عدد 11, تموز 1977, ص 84.

(66) شكري محمود نديم, حرب العراق 1914–1918, بغداد 1964,ص 65.

(67) فؤاد خزانجي, العراق في الوثائق البريطانية 1905–1930, بغداد 1989,ص 24.

(68) عمار يوسف عبد الله , السياسة البريطانية تجاه العشائر العراقية, اطروحة دكتوراه, غير منشورة, كلية التربية, جامعة الموصل, العراق 2002,ص 85.

(69) عماد الجواهري , تاريخ مشكلة الاراضي في العراق, ترجمة جعفر خياط, بيروت 1971, ص 245.

(70) عماد الجواهري ,عبد الكريم كامل , التجربة الاقتصادية في العراق 1921–1945, بحث منشور مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد 3, القاهرة 1994, ص 50.

(71) السمس بيل, فصول من تاريخ العراق القريب, ترجمة جعفر الخياط, بيروت 1971, ص 237.

(72) عماد الجوهري, من تاريخ الاحتلال البريطاني للعراق, تقرير مقاطعة هور الدخن, بحث منشور , مجلة الموصل, العدد 3, 9كانون الاول 1978.

(73) محمد سلمان حسن , طلائع الثورة العراقية, العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى, بغداد 1958, ص13.

(74) عماد الجوهر , من تاريخ الاحتلال ...., ص 416.

(75) المصدر نفسه, ص 425.

(76) محمد سلمان حسن, المصدر السابق, ص 83.

(77) عماد الجواهري , من تاريخ الاحتلال البريطاني للعراق..., ص 431.

(78)المصدر نفسه, ص 436

(79) عبد الله الفياض, مشكلة الاراضي في لواء المنتفك, بغداد 1956, ص 128.

(80) المصدر نفسه, ص 132.

(81) عبد الامير محمد امين, التنافس بين الشركات التجارية البريطانية في منطقة الخليج العربي. بحث منشور, مجلة كلية الاداب ,جامعة بغداد ,العدد6 , نيسان 1963.

(82)عماد الجواهري, الاوضاع الاقتصادية في العراق في عهد الاحتلال, بغداد 2002, ص 577.

(83)المصدر نفسه , ص 581.

([84]) عماد الجواهري, الاوضاع الاقتصادية في العراق....., ص 577.

([85]) اشراق نقاش , شيعة العراق, ايران 1998, ص 294.

([86]) صلاح عبد الهادي خليل الجبوري, تاريخ القضاء في عهد الاحتلال البريطاني, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية التربية–ابن رشد, جامعة بغداد 2000, ص 72.

(87) كاظم نعمة, الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال, بيروت 1988, ص 16.

(88) غسان العطية, نشأة الدولة 1908 –1921, ترجمة عطا عبد الوهاب, لندن 1988,ص 204.

([89]) غسان العطية , المصدر السابق, ص 226.

([90]) هولدين, ثورة العراق 1920, ترجمة فؤاد جميل, بغداد 1965, ص 24.

([91]) المصدر نفسه , ص 26.

([92]) محمد عزيز , النظام السياسي في العراق , بغداد 1954, ص 62.

([93]) المصدر السابق, ص 64.

(94) علي ناصر حسين, الادارة البريطانية في العراق (1914–1918) , بحث منشور , مجلة كلية الآداب , جامعة الكوفة, سنة 2002, ص 513.

(95) السير برسي كوكس(Percy Cox): سياسي بريطاني ولد في 27 تشرين الثاني 1864 بمدينة هيرون البريطانية تخرج من الكلية الملكية البريطانية العسكرية في ساند هيرست، وعين مباشرة بعد تخرجه في الهند من العام 1884 وحتى العام 1890 , انتقل للعمل في منطقة الخليج العربي وإيران في عام 1893 واستمر في المنطقة حتى عام 1903 تقلد خلالها عدة مناصب، وفي العام 1911 منح لقب سير كأفضل سياسي في المنطقة وكان ذلك بسبب خدماته أثناء الحرب العالمية الاولى ا, توفي في شباط 1937؛ للمزيد بنظر: Tripp, Charles. A History of Iraq. 3rd ed. (New York: Cambridge UP, 2007)p 44

(96) فليب ويلارد ايرلاند, العراق دراسة في تطوره السياسي, ترجمة جعفر الخياط, بريون 1949, ص 63.

(97) جيرندول لوتيان بيل, العراق في رسائل المس بيل, ترجمة جعفر الخياط, بغداد 1977, ص 40.

(98) هدنة موردس(Armistice Mudros): هدنه عقد في 30 تشرين الاول 1918 لوقف اطلاق النار في الشرق الاوسط التي وقعها رؤوف اورباي وزير الشؤون البحرية العثماني مع الاميرال البريطاني سومرست ارثر على متن سفينة في ميناء مودروس. للمزيد ينظر:

Karsh, Efraim, Empires of the Sand: The Struggle for Mastery in the Middle East, (Harvard University Press, 2001)p 327.

(99) جيرندول لوتيان بيل, المصدر السابق, ص42.

(100) كريم حيدر خضير, نشأة الشرطة العراقية وتطورها 1921–1932,رسالة ماجستير , غير منشورة, كلية الاداب, جامعة بغداد, بغداد 1992,ص 29.

(101) المصدر نفسه, ص 31.

(102) فاروق صالح العمر , حول السياسة البريطانية في العراق 1914–1921, بغداد 1988,ص24.

(103) عقيل الناصري, الجيش والسلطة في العراق الملكي(1921–1958) ,دمشق 2000, ص 83.

(104) فاروق صالح العمر , المصدر السابق, ص26.

(105) اونولد ويلسن , الثورة العراقية, ترجمة جعفر الخياط, بيروت 1971, ص 289.

(106) عبد المجيد التكريتي, الملك فيصل ودوره في تاسيس الدولة العراقية الحديثة (1921–1933), دار الشؤون الثقافية , بغداد 1991,ص 83.

(107) هنري فوستر , نشأة الدولة العراقية الحديثة, ترجمة سليم طه التكريتي, بغداد 1989, ص 96.

(108) عبد الجليل الطاهر , العشائر العراقية, بغداد 1972, ص 42.

(109) هنري فوستر, المصدر نفسه , ص 97.

(110) المصدر نفسه, ص 43.

(111) احمد زكي الخياط , تاريخ المحاماة في العراق 1900–1972, بغداد 1973, ص 63.

(112) محمد مهدي البصير , تاريخ القضية العراقية, بغداد 1923, ص 97.

(113) جريدة العرب, العدد 34, مجلد 2, بغداد, 28 كانون الأول 1918.

(114) محمد سلمان حسن , طلائع الثورة العراقية– العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى, بغداد 1958, ص 52.

(115) المصدر نفسه, ص 54.

(116) كمال مظهر احمد , دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية مصلحة الحوادث, بغداد 1978,ص 29.

(117) المصدر نفسه, ص 31.

(118) عبد الجليل الطاهر , المصدر السابق, ص 257,

(119) Administration Report of Shamigah Division four 1918,P350.

(120) ارنولد تاليوت ويلسون, بلاد ما بين النهرين ,ص 146.

(121) المصدر نفسه , ص 147.

(122) جريدة الصدى, العدد 112, 10 كانون الاول 1911.

(123) جريدو صدى بابل, العدد 207, 15 تشرين الاول 1913.

(124) عبد الرواق الهلالي, تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914–1921, بغداد 1975,ص 210.

(125) اوليفر بولارد (Oliver Pollard): ضابط بريطاني ولد عام 1893 استلم منصبه في بداية 1917 وبقي مسؤول عن دائرة المعارف حتى ايار 1918, اذا اصبح مساعد الضابط السياسي في العراق, للمزيد ينظر: ابراهيم خليل احمد, اطور السياسة التعليمية في العراق ربين سنتي 1914–1932, رسالة ماجستير ,غير منشورة, كلية الآداب, جامعة بغداد, 1979,ص 75.

(126) عبد الرزاق الهلالي, المصدر السابق, ص 62.

(127) حسني عبد الهادي: استاذ فلسطيني له معرفة بأحوال العراق اذ تولى في العهد العثماني منصب قائمقام طويريج والجزيرة ثم نقل الى المعارف وعين مدرس التاريخ العام في المكتب السلطاني في بغداد وهذا فبيل الحرب العالمية الاولى, للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي, المصدر السابق, ص 68

(128) علي البزركان , فصول من تاريخ التربية والتعليم في العراق , مجلد 2, بغداد . ص 117.

(129) محمد عبد الحسين, المعارف في العراق على عهد الاحتلال, مصر 1922, ص 11.

(130) ابراهيم خليل احمد, تطور السياسة التعليمية....., ص 80.

(131)عبد الرزاق الهلالي, المصدر السابق, ص 64.

(132) ابراهيم خليل احمد, تطور السياسة التعليمية....., ص 78.

(133) جريدة العرب, مجلد 2, العدد 37, 13 شباط 1918.

(134) ابراهيم خليل احمد , تطور التعليم الوطني في العراق1869–1932, البصرة 1982, ص 112.

(135)غانم سعيد العبيدي, التعليم الاهلي في العراق, بغداد 1970, ص 67.

(136) فيليب ديلارد ايرلاند, العراق دراسة في تطوره السياسي, ترجمة الخياط, بيروت 1949, ص 91.

(137) جميل موسى النجار, الادارة العثمانية في ولاية بغداد ,بغداد 2001,ص 405.

(138) عبد الرحمن البزاز ,العراق من الاحتلال حتى الاستقلال, بغداد 1967,ص 79.

(139) حميد احمد الحمدان التميمي, المصدر السابق, ص 384.

(140) هاشم الوتري و معمر خالد الشابندر, تاريخ الطب في العراق, بغداد 1939,ص 63.

(141) خلف جابر الجابري, تاريخ التطور الصحي في العراق 1914–1932, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية الآداب, جامعة البصرة 1989,ص 26.

(142) ديرها كوبيان, حالة العراق الصحية في نصف قرن, بغداد 1981, ص 162.

(143) المصدر نفسه, ص 171.

(144) جريدة صدى بابل, العدد 62, 21 تشرين الاول 1917.

(145) ريجارد كوك, بغداد مدينة السلام , ترجمة مصطفى جواد و فؤاد جميل , بغداد 1967, ج2 , ص 205.

(146) هاشم الوتري و معمر خالد الشابندر, المصدر السابق, ص 81.

(147) اياد طارق خضير , مدينة بغداد في ظل الاحتلال البريطاني (1917–1921) . رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية التربية –ابن رشد, جامعة بغداد 2002,ص 84.

(148) المصدر نفسه, ص 87.

(149) طالب ابراهيم العقابي, الخدمات الصحية, حضارة العراق, بغداد 1985, ص 122.

(150) عماد الجواهري وعبد الكريم كامل, التجربة الاقتصادية في العراق (1921–1945) بحث منشور, مجلة بحوث اقتصادية عربية, عدد 3, القاهرة 1994, ص 5.

(151) جريدة صدى بابل , العدد 258, بغداد , 16 تشرين الاول 1914.

(152)ا ارنولد تاليوت ويلسون, بلاد ما بين النهرين , ص 28.

(153) عبد الرحمن الجليل , محاضرات في اقتصاديات العراق, بغداد 1955, ص 107.

(154) أياد طارق خضير الدليمي ,مدينة بغداد في ظل الاحتلال البريطاني(1917 – 1921), رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية تربية ابن رشد , جامعة بغداد , بغداد 2002, ص 102.

(155) المصدر نفسه, ص 103.

(156) عماد الجواهري وعبد الكريم كامل, المصدر السابق, ص 21.

([157]) عبد الرزاق الحسني, الحالة الاجتماعية للعشائر العراقية, بحث منشور, مجلة لغة العرب, مجلد7,العدد9,ايلول 1929.

(158) يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا ، ط1 ، بغداد ، مطبعة العراق ، 1922 ، ص 134 .

([159]) عماد الجواهري, الاوضاع الاقتصادية في العراق....., ص 601.

(160) جريدة العرب ، العدد 131 ، مجلد 3 ، بغداد 5 تشرين الثاني 1918 .

(161) نوري عبد الحميد خليل ، الحصار البريطاني على العراق في الحرب العالمية الأولى ، بحثر منشور , مجلة آفاق عربية ، العدد 1 , 2 كانون الثاني 1995 ، ص 30.